

السودان أمام عبء طي صفحة تركة التشدد

السلطة الانتقالية تواجه عقبة التبرؤ من الدول الراعية للتنظيمات المتشددة

تعد مكافحة التشدد في السودان من أوكذ الرهانات التي تحاصر السلطة الانتقالية في البلاد والتي تعي دورها أنها أمام اختبار هام وصعب أملتة الأعباء المتراكمة التي تركها نظام عمر حسن البشير، وهو ما يتطلب إدراكا كبيرا بكل تشابكات التطرف المحلية والإقليمية، فمواجهة التطرف والسودان يجري مفاوضات هامة مع واشنطن لإخراج البلد من لوائح الإرهاب، تستدعي أيضا من السلطة الانتقالية أن تعلن صراحة عن إبعاد الخرطوم عن الدول المتورطة في دعم تنظيمات متشددة.



محمد أبو الفضل
كاتب مصري

مدين إبراهيم محمد حسين، القيادي في تنظيم أنصار الشريعة، وأحد القادة الإرهابيين المطلوبين للأمن المصري، والمدان في قضية اغتيال عدد من أفراد الشرطة والحكم عليه بالحبس 15 عاما، وهرب إلى السودان عقب عزل الرئيس الإخواني محمد مرسي في 3 يوليو 2013. كان مدين حسين ضمن الهاربين مع قيادات إخوانية من سجن وادي النطرون في غرب مصر، وسافر إلى إسطنبول ومنها إلى سوريا، وعاد إلى القاهرة بعد وصول الإخوان للحكم، ومهمته الرئيسية كانت تجنيد الشباب المصري ثم إرسالهم إلى الأراضي السورية للمشاركة في القتال بجوار المتطرفين، وأثار وجوده في السودان علامات استفهام كبيرة حول علاقة الخرطوم الوطيدة بدول وتنظيمات تتخلف برعاية الإرهاب وتوسيع أطره في المنطقة.

يمثل تسليم الإرهابي المصري حلقة مهمة في التعاون الأمني مع السلطة الانتقالية في السودان، ويشير إلى تمتين العلاقات المشتركة بين البلدين، لأن هذا الملف أرق القاهرة فترة طويلة، وناقشته أكثر من مرة صراحة إبان عهد البشير، ولم تجد استجابة أو حتى أذانا صاغية منه، بل مراوغات ومناورات أفقدت الثقة فيه تماما، واستخدمه الرجل للتفويض على مصر أحيانا، ليؤكد ولاءه للحركة الإسلامية التي اعتمد عليها في تثبيت دعائم نظامه في الشارع السوداني.

تضررت مصر من الأسلحة التي كان يتم تهريبها عبر الحدود مع السودان إلى متطرفين في سيناء، وشعرت بالانزعاج من التمادي في تحويل أرض بلد مجاور إلى ساحة لاستقبال وتدريب إرهابيين، وتعاملت مع الأمر بإحكام سد المنافذ الحدودية وزيادة انتشار الدوريات المسلحة، لأنها وجدت صدا وممانعة في الوصول إلى تعاون أمني كبير مع الخرطوم وقتها.

مثل عزل البشير فرصة للقاهرة للتخلص من ميراث ماضي، أصبح جرحا غائرا عند التباحث في بعض القضايا الحيوية، وتم توظيفه سياسيا من وقت لآخر، ووجد النظام المصري في المجلس العسكري الانتقالي فرصة للتفاهم وتقليص مساحات الاختلاف في موضوعات عدة، بينها ملف المتطرفين وتوابعه السياسية والذي حظي بأولوية

القاهرة - يحفل السودان بقضايا عديدة بحاجة إلى حلول عاجلة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وهناك ملفات تتطلب رؤية مشتركة، يرسل التقدم في إحداها إشارات إيجابية للأخرى. أبرزها ملف الإرهابيين ومعالجته بطريقة محكمة تنهي حضور المتشددين في المشهد السوداني، بعد فترة طويلة من تمتعهم بمرور عالية بسبب قربهم من دواليب الحكم خلال عهد الرئيس المعزول عمر حسن البشير، وهو ما يتطلب طمأنة دول توترت علاقاتها مع الخرطوم جراء احتضانها لقيادات إسلامية كبيرة.

مواجهة التطرف تتطلب إعلانا صريحا للدول المتورطة في دعم تنظيمات متشددة



السودان الجديد يتطلب القطع مع إرث البشير

بعد من كتائب الظل المسلحة، وبالتالي سوف تكون السلطة مضطرة إلى الترتيب كثيرا ولن تستطيع التوسع في تسليم المطلوبين، أو الإعلان صراحة عن الدخول في حرب مفتوحة مع المتطرفين، فلدورها استحقاقات أمنية واقتصادية وسياسية عاجلة، وتحقيق سلام شامل في ربوع السودان خلال ستة أشهر.

وتعلم السودان مدى التعقيدات وحشية لمواجهة العناصر التي لا تزال تترحم في السودان، وتلك التي هربت إلى تركيا ووجدت احتضانا وقيادات تأويها وتحميها هناك. وهو ما تتركه الخرطوم.

وبدأت الحركة الإسلامية في السودان تستنفر قواها، وأيقنت أن الرياح السياسية عاتية وقد تعصف بروس كبيرة فيها. تستمد الحركة ما يبدو عليها من ثقة مؤقتة مما لديها من يقين بأن السلطة الانتقالية لن تستعجل الدخول في مواجهة حامية معها في ظل احتفاظها

على رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب على لائحة وزارة الخارجية الأميركية.

المطلوب من السودان

تلقت الخرطوم رسائل إيجابية من واشنطن على هذا المستوى في الفترة الماضية، وبادلها حمدوك ومعاونوه بردود فعل على قدر المسؤولية السياسية العالية التي جعلت من الحديث عن رفع اسم السودان مسألة وقت لا أكثر. وربما تكون النوايا الحسنة تساعد على التعجيل بهذه الخطوة كنوع من التشجيع للإقدام على تنفيذ مطالب جوهريّة في ملف الإرهاب، تتعلق في معظمها بالتخلص من رواسب البشير، لتضاف إلى الثقة التي بنتها سريعا الحكومة المدنية في السودان. يحتاج التعاطي مع المتطرفين إعلانا صريحا للدخول في الحرب على الإرهاب، واتحاد السودان عن الدول المتورطة في دعم تنظيمات متشددة، ولن يكفي تسليم إرهابي لمصر أو أكثر، فالمطلوب

بعد عزل البشير، لأن طريقة التعامل معه تحمل إشارة إلى حجم التغيير الواعي بمطلوبات المرحلة في الإقليم والعالم.

تعد الفريق أول عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة حاليا في أول زيارة له للقاهرة في مايو الماضي، للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بعدم بقاء "مطلوب واحد في السودان للأمن المصري"، الأمر الذي وجد ارتياحا في حينه، وتضاعف مع تولي السلطة الانتقالية للحكم، ووضعها ملف المتشددين ومكافحة الإرهاب ضمن اهتماماتها، لأنه الوحيد الذي يعبد الطريق لتطويع العلاقات بين الخرطوم ودول عديدة في العالم، ويعدّ مدخلا للحصول على مساعدات اقتصادية كبيرة وخلق فرص استثمارية واعدة، ومن علامات الأمن والاستقرار في البلاد. يجري عبدالله حمدوك رئيس الحكومة السودانية لقاءات مكثفة مع مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تنطلق في 19 سبتمبر الجاري، ومتوقع أن تنصب

كابوس اليمين المتشدد يلاحق العمال الفلسطينيين في إسرائيل

وقال المسؤول، الذي رفض الكشف عن اسمه، إن "العمالة الفلسطينية إنجاز للجانبين".

ومن جهته، يؤكد المحلل الاقتصادي نصر عبدالكريم أن العمالة الفلسطينية هي مسألة استراتيجية للإسرائيليين لا يمكنهم وقفها. ويقول "استمرت العمالة الفلسطينية منذ سنوات طويلة في التدفق إلى إسرائيل، والعامل الحاسم كان دائما الأمن".

ولا يمكن للفلسطينيين في الضفة الغربية التصويت في الانتخابات الإسرائيلية.

ويتوقع العامل يوسف الحلحولي (28 عاما) وهو في طريق عودته من حاجز نعلين، أن تؤدي الانتخابات التشريعية في إسرائيل إلى خلل بسيط. ويقول "هم ينتخبون كما يريدون لكن من ممكن أن نتوقف عن العمل ليوم أو اثنين". بعيدا عن ملف العمالة الفلسطينية في إسرائيل، فإن الانتخابات العامة الإسرائيلية التي ستجرى الثلاثاء برجح أن تساهم في تشكيل مشهد سياسي جديد قد يقرر مصير بنيامين نتنياهو في البقاء بمنصب رئيس الوزراء، كما سيكشف تشكيل الحكومة الجديدة عما إذا كان حل الدولتين لا يزال يشكل رؤية مستقبلية للإسرائيليين والفلسطينيين.

الضرائب. ويبدو العامل الفلسطيني يوسف النعسان (63 عاما) قلقا من احتمالية تشكيل حكومة إسرائيلية يمينية متشددة.

وقال "نعم هناك تخوف لأن بعض الجهات وخاصة اليمين الإسرائيلي له مطالب قد تؤثر على وضع العمال الفلسطينيين".

30 ألف فلسطيني يعملون في المستوطنات و40 ألفا يعملون بشكل غير قانوني داخل إسرائيل

ويبدو مهداوي شكوكا إزاء ذلك قائلا "إسرائيل هي المستفيد الأول والأخير من الأيدي العاملة لأن دائرة الاقتصاد لديها تعتمد على الفلسطينيين منهم". ويقول مسؤول في وزارة الدفاع الإسرائيلية إن حكومته استثمرت نحو 300 مليون دولار (85 مليون دولار) في السنوات الأخيرة لتطوير المعابر وتسريع دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل. وبحسب المسؤول فإن رواتب العمال ساعدت الاقتصاد الفلسطيني وساهمت في تهدئة الأوضاع في الضفة الغربية التي تشهد توترا بشكل منتظم.

وزارة العمل الفلسطينية رامي مهداوي. ووفقا لمهداوي فإن هناك حوالي 30 ألف شخص يعملون في المستوطنات، و40 ألفا يعملون بشكل غير قانوني عن طريق تهريبهم إلى داخل إسرائيل.

وتقول إسرائيل، التي لم تصدر أرقاما دقيقة، إن عدد تصاريح العمال الفلسطينيين في إسرائيل ارتفعت بنسبة 160 بالمئة.

ويتقاضى عامل البناء الفلسطيني داخل إسرائيل أو في المستوطنات، حسب ما ذكره العمال لوكالة فرانس برس، بين 70 و100 دولار يوميا مقابل حوالي 20 إلى 30 دولارا في سوق العمل الفلسطيني. وفقا للبنك الدولي، فإن معدل البطالة في الضفة الغربية يصل إلى 18 بالمئة، ما يجعل الإيرادات أمرا حيويا لدى العديد من الأسر الفلسطينية. أما العمل في مستوطنات الضفة الغربية فيبقى غير محبذ، ويحذر الفلسطينيون من قبول عروض العمل هناك علانية. ولم تتأثر تصاريح العمل الإسرائيلية للفلسطينيين من النزاع بين الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية حول عائدات

إما تهريبا وإما بتصاريح في عهد الحكومات لكن أيا منها لم يؤثر على عملنا".

ويعيش 400 ألف مستوطن في الضفة الغربية المحتلة على أراضي الفلسطينيين البالغ تعدادهم 2.7 مليون نسمة.

وبدأت إسرائيل في بناء المعابر العسكرية التي تقطع الضفة الغربية خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ويحتاج الفلسطينيون إلى تصاريح إسرائيلية لعبورها. وفي العام 2015 عندما شكّل بنيامين نتنياهو الحكومة التي ينظر إليها على أنها الأكثر يمينية، بلغ عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل 45 ألفا مقارنة مع 27 ألفا في عام 2012 وفقا لإحصائيات وزارة العمل الفلسطينية. ويمكن مقارنة هذه الأرقام مع 85 ألف عامل في العام الحالي 2019 بحسب مدير عام الإدارة العامة للتشغيل في

القدس - يتخوف الآلاف من العمال الفلسطينيين في إسرائيل من مغبة أن تفرز الانتخابات العامة الإسرائيلية التي تجرى الثلاثاء حكومة يمينية متشددة تضيق عليهم الخناق وتحد من تجارتهم على الأراضي الإسرائيلية.

وظلت فكرة العمل في إسرائيل طيلة عقود ماثرة جدل بين الفلسطينيين الذين يعتبرونه (العمل) غير مقبول أو أنه قبول بالاحتلال الإسرائيلي، لكن تغييرا طرا على هذه النظرة التي جعلت الأمر مستساغا بشكل أكبر نوعا ما.

وتضاعفت أعداد العمال الفلسطينيين في إسرائيل خلال السنوات الخمس الأخيرة، ومعظمهم الآن يخشون أن يؤثر فوز اليمين في انتخابات الثلاثاء على عملهم.

وأجبرت البطالة المتفشية في الضفة الغربية التي يقابلها نمو اقتصادي في إسرائيل، المزيد من العمال الفلسطينيين على قطع الحواجز يوميا والدخول إلى إسرائيل بحثا عن عمل.

وعند حاجز نعلين غرب مدينة رام الله في الضفة الغربية، يعرض العديد من الباعة بضاعتهم من خضار وملابس لبيعها للمئات من العمال العائدين للتو من عملهم داخل إسرائيل. ويقول ناجي محمد (58 عاما)، وهو أب لتسعة أولاد يعمل في البناء داخل إسرائيل منذ 20 عاما، "كنا ندخل للعمل



البطالة المتفشية في الضفة الغربية تجبر المزيد من العمال الفلسطينيين على قطع الحواجز يوميا والدخول إلى إسرائيل بحثا عن عمل